على الغلاف

ثلاثة تحولات «قصمت ظهرها» البرجوازية السورية في نصف قرن

حدثان كانا قاسيين على مستقبل «البرجوازية» السورية خلال نصف قرن من الزمن. الأول تمثل في إجراءات التأميم الصارمة التي أعقبت صعود حزب البعث إلى السلطة في العام 1963، والثاني كان مع دخول البلاد في أزمة مدمّرة، بدأت في العام 2011 وتعمقت أكثر بعد منتصف العام 2012، فضلاً عن تغلغل ظاهرة الفساد الحاضرة في السنوات الماضية

حصدت الحرب بدمارها وخرابها منشآت ومعامل خاصة كثيرة (الأخبار)

دمشق ــ **زياد غصن**

في العام 2007 اختير سعيد الحافظ، وهو صاحب السجل الصناعي رقم واحد في سوريا، ليكون عضواً في مجلس إدارة المؤسسة الحكومية للصناعات الهندسية. المفارقة في الحادثة، أن المؤسسة المذكورة تضمّ بين شركاتها الثلاثة عشر، شركة أسستها عائلة الحافظ في خمسينات القرن الماضي، وجرى تأميمها لاحقاً من قبل الحكومة في العام 1963.

لكن ذلك لم يمنع الحافظ من الاستجابة للقرار الحكومي، ومحاولة تقديم خبرته الطويلة لتطوير هذه الشركة وغيرها. وبحسب ما يذكر العميد السابق للمعهد الوطني للإدارة العامة، الدكتور عقبة الرضا، والذي كان أيضاً عضواً في ذلك المجلس، فإن «الحافظ كان يمارس مهامه في مجلس الإدارة بحسه الوطني العالي، بل ربما بحس عائلة الحافظ التي أسست الشركة لتقدم منتجاً للمواطن السوري بجودة عالية من ناحية، ولتؤمن فرص عمل لائقة لأبناء الوطن من ناحية ثانية، ولتعظيم الناتج المحلي الإجمالي من ناحية ثالثة». ويضيف الرضا في حديثه لـ«الأخبار» أنه عندما «بدأت الحرب على سوريا انتقل الحافظ وعائلته للإقامة في بيروت بعد تدمير منشأته في منطقة السبينة (ريف دمشق)، إلا أن شركة الحافظ حافظت على عمالها، وسددت رواتبهم كما لو كانوا على رأس عملهم (مثلما قامت به الدولة السورية). وبعد فترة علمت أن الحافظ أسس مشروعه في لبنان، ونقل إلى هناك مجموعة كبيرة ممن عملوا معه في سوريا».

ربما يكون الحافظ، ومقارنة بغيره من الصناعيين والتجار الأوائل، محظوظاً لتمكنه من إبقاء اسم عائلته على لائحة العائلات المتصدرة للمشهد الاقتصادي السوري خلال العقود الخمسة الأخيرة، وهي العقود التي شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية تسببت بإزاحة طبقة اجتماعية واسعة تباينت المواقف حيالها. هذه الطبقة عرفت بـ«البرجوازية». وبحسب ما يذكر الباحث الاقتصادي زكي محشي فإنه «لا يمكن القول إن الطبقة البرجوازية بالكامل كانت مستغلة لحقوق الآخرين، لكنها غالباً، لا سيما شريحة ملاك الأراضي والصناعيين الكبار، كانت تقف عائقاً أمام حصول العمال والفلاحين على حقوقهم لاعتبارات تتعلق بالمخاوف من تراجع الأرباح والسيطرة، وهذا ما شكل عائقاً أمام عملية تنمية تضمينية تأخذ في الاعتبار حقوق الجميع ودورهم، إضافة إلى العلاقة القوية قبل التأميم بين البرجوازية الغنية والسياسة مما أثر سلباً على استقلالية وسيادة البلاد».

أولى التحولات العميقة كانت مرحلة التأميم عام 1963، والتي تعاملت مع جميع أصحاب رؤوس الأموال والملكيات على أنهم مستغلون ومتاجرون، من دون أدنى استثناء أو تمييز لما قدمه البعض من قيمة مضافة اقتصادياً واجتماعياً، لا بل أن الباحث محشي يعتبر في حديثه لـ«الأخبار» أن عمليات التأميم «وبخاصة تلك التي أجريت في منتصف الستينيات كانت متطرفة إلى أقصى الحدود (مثل الحد الأعلى لملكيات الأراضي الزراعية كان منخفضاً جداً) وأدت إلى ظلم كبير ليس على الملاك والصناعيين الكبار فقط، وإنما على البرجوازية الصغيرة والمتوسطة وعسكرت الاقتصاد وخلقت فئة إقصائية جديدة». ثم جاء التحوّل المرتبط بزيادة حجم الفساد وتغلغله اجتماعياً ومؤسساتياً نتيجة زيادة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وتراخيها في محاسبة الفاسدين، وصولاً إلى التحوّل الثالث الأخطر والمتمثل في مرحلة الحرب الحالية، التي قلبت المجتمع رأساً على عقب.

وعقب كل تحوّل، كانت هناك طبقة «برجوازية» جديدة تتشكل على «أنقاض» الطبقة «البرجوازية العريقة». طبقة راكمت ثرواتها وأملاكها من تحالفها مع المسؤولين الفاسدين وأصحاب النفوذ، ومن استغلالها واستثمارها للظروف والأوضاع الاقتصادية الجديدة، فكان أن تسيّد المشهد الاقتصادي عائلات لم يسمع السوريون بحضورها الصناعي والتجاري من قبل.

> **تسلّلت شريحة اجتماعية جديدة إلى الحياة العامة من نافذة اقتصاديات الحرب**

النزوح الأول

مع التحوّل الأول، فقدت كثير من العائلات «البرجوازية» أملاكها ومنشآتها ومعاملها، التي كان يعمل بها نحو 117 ألف عامل وفقاً لتقديرات بعض الباحثين، وتمكّن بعضها من الهرب إلى الخارج مع ما استطاعت حمله من أموال قدرت آنذاك بنحو 800 مليون ليرة. وهذا ما قاد لاحقاً، وإلى جانب أسباب أخرى، لغياب قسري للعديد من العائلات «البرجوازية» الوطنية، وانسحابها من الحياة الاقتصادية المحلية. وبحسب ما يذكر عضو جمعية العلوم الاقتصادية، الدكتور فؤاد اللحام، فقد «تباينت ردود فعل البرجوازية الوطنية تجاه إجراءات التأميم، فقسم منها خرج من البلاد مع ما أمكن من أمواله وتابع نشاطه التجاري أو أقام نشاطاً صناعياً في عدد من البلدان العربية المجاورة، مساهماً بذلك بإدخال النشاط الصناعي، وخصوصاً النسيج، إلى لبنان، الأردن، وصولاً إلى المغرب وغيرها. أما القسم الثاني فقد بقي في البلد، وتابع نشاطه الصناعي بعد فترة من خلال منشآت صغيرة الحجم متوزعة في أماكن عدة تجنباً للظهور في شكل واضح».

ولم يقف الأمر عند إجراء تأميم أملاك هذه الطبقة كما يشير عقبة الرضا، فهذه «الطبقة الاجتماعية الاقتصادية، التي دعيت بالبرجوازية لأسباب تتعلق بالنهج السياسي الذي ساد في بداية ستينيات القرن الماضي، تم وصفها بأنها معادية للتطور وتعمل على سلب لقمة عيش العامل، وغير ذلك من نعوت سلبية، فضلاً عن تعمية المجتمع عن الدور الذي لعبته البرجوازية السورية بعد الاستقلال مباشرة، وخير شاهد على ذلك هو الاحتفال الأخير بعيد العمال بتاريخ 1 أيار 2018 والذي تم في الشركة «الخماسية» في منطقة القابون، وهي الشركة التي جاءت تسميتها من أسماء العائلات الدمشقية الخمسة التي أسستها».

لكن، وكي لا نلقي باللائمة فقط على مرحلة التأميم، التي حاولت حكومات ما بعد العام 1970 قلب صفحتها والتخفيف من تأثيراتها السلبية وتعزيز إيجابياتها، فإن ما عجّل برصاصة الرحمة على حضور ومساهمة العائلات التجارية والصناعية المشهورة آنذاك، كان أيضاً شيوع الفساد منذ عقد الثمانينيات وإسهامه في إنتاج طبقة اجتماعية طفيلية تولّت قيادة النشاط الاقتصادي، وتحولّت تدريجاً إلى قوة ضغط لا يستهان بها مع دخول البلاد مرحلة الانفتاح والليبرالية الاقتصادية، وبقيت كذلك حتى مطلع العام 2011.

حيتان الحرب

لا تبدو نتائج الحرب الحالية بأقل تأثير على ما تبقى من العائلات «البرجوازية» القديمة أو تلك التي دخلت عالم المال والأعمال خلال العقود الأربعة الماضية، فارضة نفسها بطريقة أو بأخرى على المشهد الاقتصادي السوري، إذ حصدت الحرب بدمارها وخرابها منشآت ومعامل خاصة كثيرة، متسببة بخروج أموال لا تزال تقديراتها إلى اليوم غير دقيقة، إنما حجمها يتجاوز وفق كل التوقعات مليارات الدولارات.

هنا أيضاً تسلّلت شريحة اجتماعية جديدة إلى الحياة العامة من نافذة اقتصاديات الحرب، مستفيدة من ظروف الأزمة، والعقوبات الاقتصادية، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة والمجتمع لمراكمة ثروات وملكيات واسعة غير معروفة المصدر، وبات حجمها مع مرور الوقت بأرقام «خيالية».

الخطورة الناشئة عن هذه الطبقة الطفيلية الجديدة لا تتمثل فقط في حالة الإقصاء والتهميش المتعمدة لشريحة واسعة من الصناعيين والتجار عملوا لسنوات وعقود في السوق المحلية وكونوا خبرات هائلة إدارياً ومهنياً، وإنما كذلك في طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تلك الطبقة، والتي يندرج معظمها في إطار السعي نحو الربح الطفيلي السريع، بأي طريقة وعلى حساب أي مبدأ، في حين أن حاجة البلاد تقتضي الاهتمام والتوجه أكثر نحو الاقتصاد الإنتاجي المولد لفرص العمل والسلع والقيمة المضافة.

وهذا ما يدفع بالعميد السابق للمعهد الوطني للإدارة العامة إلى التأكيد على أن سوريا اليوم «وفي ظل ضعف موارد الدولة لإعادة الإعمار، فهي بحاجة إلى فتح حوار مع ما سمي بالبرجوازية السورية للاستفادة من خبرتها، وطنيتها، لوضع، على الأقل، قانون التشاركية رقم 5 لعام 2016 موضع التطبيق، وذلك من خلال الأخذ برأيها وتدارك معوقات تطبيقه. أو لتدارك العثرات في قوانين أخرى تكبح دخول الاستثمارات إلى السوق المحلية، مثل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 وتعديلاته وغيره من القوانين بهدف منح حوافز تشجيعية، أو إعادة النظر ببعض القرارات التي تنظم منح التراخيص الإدارية للمنشآت المدمرة لإعادة بناء قطاع الأعمال مجدداً».

مع الإشارة إلى أن المطالبة الشعبية بتحييد أثرياء الحرب والاستفادة من خبرات قطاع الأعمال الوطني، لا تعني بأي حال تبيض كامل لـ«صفحة» الطبقة البرجوازية القائمة قبل العام 2011، فالعديد من أفرادها كانوا وما زالوا شركاء لحيتان الأزمة الحاليين.

في العام 2005، وعندما كانت البلاد تشق طريقها مسرعة نحو الانفتاح الاقتصادي، منحت الحكومة الصناعيين السوريين «القلم الأخضر» لإقرار ما يريدونه من تشريعات وإجراءات وقرارات، وهذا ما شجعهم على البحث في إمكانية المطالبة بمنح تعويضات لمتضرري مرحلة التأميم السابقة. والسؤال: لمن يمكن أن يُعطى القلم الأخضر في هذه المرحلة المصيرية؟ هل للجميع من دون تمييز كما تعامل التأميم في ستينيات القرن الماضي؟ وكيف يمكن للدولة السورية أن تتدخّل لدعم الطبقة «البرجوازية» الوطنية والحقيقية؟

دور الصحافة

يرى الباحث الاقتصادي زكي محشي أن مؤسسات الدولة يجب أن تلعب الدور الأكبر مع إعطاء المساحة الكاملة والحرة للمجتمع المدني، بما في ذلك الصحافة للقيام بعمليات المراقبة والحشد والنقد والمناصرة للسياسات التنموية التضمينية والناجحة، طبعاً هناك ضرورة لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بشكل جذري لمواجهة تحالف الفساد مع أصحاب النفوذ، إضافة إلى إيجاد الإطار والآليات التشريعية والقانونية والتنفيذية لتعزيز شفافية وفاعلية عمل مؤسسات الدولة وتفاعلها الدائم والإيجابي مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تقرير

تأكيدات لزيارة وفد أمني أميركي لدمشق أول «اجتماعات إدلب» في مجلس الأمن

أكّدت وكالة «رويترز»، أمس، ما نشرته «الأخبار» عن زيارة وفد أميركي أمني لدمشق في حزيران الماضي. ونقلت الوكالة عن مسؤول في «التحالف الإقليمي» الداعم لدمشق تأكيده زيارة الوفد الذي يضم مسؤولين أمنيين واستخباريين، وأن «معظم التفاصيل التي وردت في تقرير الأخبار صحيحة». وفي تعليق على التقرير، قال مسؤولان أمنيان أميركيان رفيعا المستوى، رفضا ذكر اسميهما، إنه كان هناك «حوار مستمر مع أعضاء في نظام الأسد» حول إخراج «داعش» من سوريا ومخزون الأسلحة الكيميائية واستخدامها، بما في ذلك الكلورين، ومصير الصحافي أوستين تايس، الذي يعتقد مسؤولون بأنه محتجز لدى دمشق أو حلفائها، على ما نقلت الوكالة.

من جهة أخرى، افتتحت موسكو، أمس، أولى جلسات مجلس الأمن المخصصة لبحث التطورات في منطقة إدلب ومحيطها، والتي لا يتوقع أن تكون وحيدة، وخاصة في حال انطلاق عمليات الجيش السوري المرتقبة هناك. الجلسة، التي عقدت بدعوة روسية، بدت تحركاً استباقياً لأي حشد دبلوماسي غربي محتمل، قد يسعى إلى تقييد تحرك دمشق وحلفائها على الأرض، أو استغلال ذلك لتبرير تنفيذ اعتداءات جديدة على سوريا. وتضمنت تنويهاً من قبل الوفدين، السوري والروسي، إلى وجود معلومات حول مساع لفبركة هجوم كيميائي جديد في إدلب أو محيطها، لتبرير ضربة عسكرية غربية ضد مواقع حكومية سورية، سبق أن تعهدت بتنفيذها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. ووسط غياب سفيري الولايات المتحدة وفرنسا لدى المنظمة الدولية، وحضور نواب عنهما، أعادت بيانات الدول المتحالفة مع واشنطن، تحذيراتها من «المخاطر» التي قد تحملها العملية العسكرية على المدنيين في إدلب. وعبرت الدبلوماسية الأميركية كيلي كوري، التي مثلت بلادها، عن قلقها من إمكانية «استخدام النظام أسلحة كيميائية ضد المدنيين هناك».

وكما العادة، تجاهل أي من مندوبي تلك الدول، الحديث عن وجود «هيئة تحرير الشام» وباقي الفصائل المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، مقابل تشديد روسي ــ سوري على الحق في إنهاء وجودها هناك، ودعوة من ممثل روسيا إلى واشنطن وحلفائها، إلى الضغط على الجماعات المسلحة لفصلها عن «التنظيمات الإرهابية». وهو ما يتقاطع مع ما نقل عن وزير الدفاع سيرغي شويغو، الذي قال إن الجيش الروسي يجري محادثات مع جماعات مسلحة في إدلب للتوصل إلى «تسوية سلمية». وتولت مساعدة السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة آن غيغين، مهمة تجديد التهديد للحكومة السورية بأن استخدام الأسلحة الكيميائية سيلقى «رداً عسكرياً» من جانب باريس ولندن وواشنطن. وهو ما حضر أيضاً في تصريحات لوزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس، الذي أكد في الوقت نفسه وجود «قناة تواصل» مع الجانب الروسي، في هذا الشأن.

ومع العودة المرتقبة لنشاط مسار جنيف، بدا لافتاً أن المعسكر الأميركي أعدّ توافقات عامة في الشأن السوري، سيخوض وفقها النقاشات مع الجانب الأممي، كما مع روسيا. إذ كرر وزير الدفاع الأميركي أمس، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس هيئة الأركان جوزف دانفورد، ما أشار إليه قبلاً، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عن ضرورة السعي لـ«تمكين الشعب السوري من اختيار قيادته المستقبلية بنفسه»، ووفق تعبير ماتيس: لـ«تشكيل حكومة جديدة من دون (الرئيس بشار) الأسد». هذا الإطار العام المشترك، يلتزم فكرة «الانتقال السياسي» وفق مقررات جنيف، لكنه لا يعطي موقفاً واضحاً وحاسماً من طرح «اللجنة الدستورية» الذي خرج من «سوتشي». وسيكون حضور ممثلي الدول الأعضاء في «المجموعة المصغرة» إلى جنيف بناءً على دعوة من المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، في الرابع عشر من أيلول المقبل، أول اختبار حقيقي لاحتمال تعاون تلك الدول مع مبادرة «اللجنة الدستورية». وستكون الولايات المتحدة حاضرة في الاجتماعات، التي ستعقد بعد يومين على لقاءات مماثلة يجريها دي ميستورا مع ممثلي تركيا وإيران وروسيا، عبر الممثل الخاص الجديد المعني بالملف السوري، جيمس جيفري، ومبعوث البيت الأبيض الخاص بسوريا، جويل ريبورن.

وكان لافتاً أمس، تأكيد كل من ماتيس ودانفورد خطط بلادهما الخاصة بمستقبل القوات الأميركية في سوريا. إذ أعاد وزير الدفاع طرح «ثلاثة شروط» تسبق أي انسحاب محتمل من هناك، وهي هزيمة تنظيم «داعش» بالكامل، وتدريب قوات أمن محلية قادرة على «حفظ الأمن» وضمان عدم عودة «التنظيم» إلى النشاط مجدداً، إلى جانب تحقيق تقدم جدي في مسار «الحل السياسي» عبر محادثات جنيف فقط، والتي ترعاها الأمم المتحدة. ومع تأكيد ماتيس ودانفورد أن وزير الخارجية مايك بومبيو، يقود جهوداً مكثفة مع «الشركاء الإقليميين» لتأمين التمويل اللازم لعمل قوات «التحالف الدولي» وتدريب نحو 15 ألف عنصر من ضمن «قوات سوريا الديموقراطية» لمهمات «حفظ الأمن»، أكد المسؤولان العسكريان أن إخراج القوات الإيرانية من سوريا سيبقى ضمن أهداف واشنطن الأولى. وجاء ذلك بالتوازي مع ما نقلته وسائل إعلام إيرانية عن الملحق العسكري الإيراني في دمشق أبو القاسم علي نجاد، من تأكيد أن «استمرار وجود مستشارين إيرانيين في سوريا هو أحد بنود الاتفاقية الدفاعية والتقنية بين طهران ودمشق» والتي تم توقيعها أخيراً، ودخلت حيز التنفيذ مباشرة.

(الأخبار)

> **أكدت واشنطن بقاء قواتها حتى تحقيق «تقدّم» في جنيف**

من تظاهرة أمس ضد قرار «الإدارة الذاتية» إغلاق مدرستين سريانيتين في مدينة القامشلي (الأناضول)

تقرير

وزير إسرائيلي: معركة «إخراج» الإيرانيين... طويلة

يحيى دبوق

أكدت تل أبيب، أمس، صعوبة تحقيق المصالح الأمنية في سوريا، وفي مقدمها منع «التمركز الإيراني» وتنامي تهديده فيها، رغم التأكيد في المقابل على الإصرار على تحقيق هذه المصالح. التأكيد الإسرائيلي، جاء على لسان عضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية في تل أبيب، وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان، الذي أشار في حديث مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إلى رفض تل أبيب أي اتفاق يعقد بين طهران ودمشق، يؤدي إلى منح شرعية للوجود الإيراني في المنطقة.

وقال أردان، في تحذير موجّه إلى الرئيس السوري بشار الأسد، إن «سياسة إسرائيل لن تتغيّر وهي لن ترضى بوجود إيراني في سوريا، وكذلك بعد انتهاء الحرب وحسمها لمصلحة النظام السوري». وأضاف إن «الثمن الذي سيدفعه الأسد سيكون أعلى بكثير، ونحن سنوضح للأسد الثمن الباهظ الذي سيدفعه، تباعاً، جراء إبقاء إيران لديه». وأضاف «المواجهة بيننا وبين الإيرانيين، ستكون على الأرض السورية، ما سيقوض الاستقرار فيها ويفقدها الأمان المنشود».

مع ذلك، ورغم هذا التهديد، أكد أردان أن إسرائيل لم تكن تتوقع، منذ البداية، أن يرفع الإيرانيون الراية البيضاء استسلاماً، الأمر الذي يفهم من زيارة وزير الدفاع، أمير حاتمي، والاتفاق الذي أبرمه في دمشق حول التعاون العسكري بين الجانبين. وأضاف أردان إن أي اتفاق بين سوريا وإيران، بشأن إعادة تأهيل الجيش السوري هو مجرد «ذريعة وخدعة» لإضفاء الشرعية على وجود القوات الإيرانية في المنطقة، وهو ما لا نقبل به، قائلاً «هذه اللعبة لا تنطلي علينا، ولن نقبل بوجود إيراني في سوريا، ولن يصبح من ناحيتنا شرعياً أبداً».

ورداً على سؤال حول استراتيجية إخراج الإيرانيين من سوريا، وسط جملة التعقيدات القائمة فيها، وفي المقدمة الوجود العسكري الروسي، أجاب أردان مع إشارات دالة على تراجع في «الحزم» الذي كان يبديه المسؤولون الإسرائيليون حيال هذا «التهديد» تحديداً، أن «إسرائيل تدرك بأن هذه المعركة (ضد التمركز الإيراني) طويلة الأمد، وهي لا تحسم خلال أسابيع أو أشهر مقبلة». واعتبر أن «هذه المعركة مرتبطة بالمعلومات الاستخبارية وباتخاذ قرارات جداً نقطوية»، في إشارة منه إلى استمرار الهجمات الموضعية غير الواسعة، ضمن المتاح والمقدور عليه، مع الإشارة إلى تعقيدات الساحة وضوابط يفرضها الوجود الروسي، إذ أكد أن اتخاذ القرارات (والضربات) النقطوية، تشترك فيها المصالح الإقليمية، مع الإدراك ومعرفة (ماهية) الوجود الروسي، والحساسية تجاهه».

أردان يعلّق على تقرير «الأخبار»

علّق غلعاد أردان على المعلومات التي نشرت في «الأخبار»، أول من أمس، حول زيارة الوفد الاستخباري الأميركي للعاصمة السورية، والعرض الذي حمله لدمشق بمقايضة الوجود العسكري الأميركي في التنف وشرق الفرات بسلّة مطالب مقابلة، في مقدمها انسحاب إيران بشكل كامل من منطقة الجنوب السوري.

وفي تعليقه، قال إن «الاتصالات تجرى طوال الوقت مع الولايات المتحدة وروسيا، حول إخراج الإيرانيين والقوات الأجنبية من سوريا، إذ إن الولايات المتحدة تدرك أيضاً، (إلى جانب إسرائيل) الأضرار الهائلة التي يتسبّب بها الوجود الإيراني في الشرق الأوسط».

الوزير الإسرائيلي، شدد في المقابل على أن الحراك الأميركي تجاه سوريا لا يلغي أن «كل شيء، وقبل أي شيء آخر، كون المسألة (إخراج إيران من سوريا) هي مصلحة إسرائيل مباشرة»، قائلاً «لا أدري ما الذي يمكن للإدارة الأميركية أن تقدمه (لسوريا) مقابل إخراج الإيرانيين». في إشارة منه إلى أن العروض الأميركية قد لا تعني إسرائيل، وإن كانت منسقة معها، ما لم تأت النتيجة مطابقة للمصلحة الأمنية الإسرائيلية، وتحديداً إنهاء الوجود الإيراني في سوريا.